PSYCHOLOGY AND EDUCATION (2024) 61(11): 1235-1246
ISSN: 1553-6939

The Appeal Crisis and its Repercussions on the Future of the Dispute Settlement System of the World Trade Organization

Dr. BENLOUCIF Imane[1]
[1]University Guelma (Algeria).
The E-mail Author: benloucif.imane@univ-guelma.dz
Received: 05/2024 Published: 11/2024

Abstract:

The dispute settlement system at the World Trade Organization is witnessing the most serious crisis it has experienced since its inception in 1995. As of December 10, 2019, the Appellate Body no longer has the quorum required to decide on the appeals presented to it, due to the United States of America preventing the process of reappointing its members, which resulted in Disputes remain unresolved, which will inevitably affect the future of the dispute settlement system as the system that protects the rules of multilateral international trade. Although some members were able to find a temporary mechanism to address the crisis, represented by the Multi-Party Interim Appeal Arbitration Arrangement (MPIA), the latter's development still requires overcoming many difficulties, the most important of which are membership and funding.

Keywords: World Trade Organization, Dispute settlement, Appeal crisis, Multi-Party Interim Appeal Arbitration Arrangement (MPIA).

أزمة الاستئناف وانعكاساتها على مستقبل نظام تسوية المنازعات لمنظمة التجارة العالمية

د. بن لوصيف إيمان[1]
[1]جامعة قالمة (الجزائر).

الملخص:

يشهد نظام تسوية المنازعات بمنظمة التجارة العالمية أخطر أزمة مر عليها منذ نشأته عام 1995، فاعتبارا من تاريخ 10 ديسمبر 2019 لم يعد لدى جهاز الاستئناف النصاب القانوني المطلوب للفصل في الطعون المعروضة عليه، وذلك بسبب منع الولايات المتحدة الأمريكية عملية إعادة تعيين أعضائه، الأمر الذي نجم عنه بقاء نزاعات دون تسوية والتي ستؤثر حتما على مستقبل نظام تسوية المنازعات باعتباره النظام الحامي لقواعد التجارة الدولية المتعددة الأطراف، وبالرغم من تمكن بعض الأعضاء من إيجاد آلية مؤقتة لمعالجة الأزمة والمتمثلة في اتفاق التحكيم الاستئنافي المؤقت متعدد الأطراف إلا أن هذا الأخير لا يزال تطوره يحتاج إلى التغلب على العديد من الصعوبات أهمها العضوية والتمويل.

الكلمات المفتاحية: منظمة التجارة العالمية، تسوية المنازعات، أزمة الاستئناف، التحكيم الاستئنافي.

مقدمة:

إن من بين أبرز السمات الهامة التي أتى بها نظام تسوية المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية، هي استحداثه لمرحلة المراجعة من خلال الاستئناف، تلك السمة التي كانت غير موجودة في ظل نظام الجات لعام 1947، والتي تعد تطورا جذريا في النظام التجاري الدولي باعتبارها ضمانة هامة للأطراف إذا ما تجاوزت فرق التسوية سلطاتها أو أخطئت فيما يتعلق بقضايا الواقع والقانون، إلا أن تسييس عملية اختيار أعضاء جهاز الاستئناف تعد من بين النقاط السلبية التي أثرت على شرعيته، حيث تكون عملية التعيين به بإجماع جميع الأعضاء، الأمر الذي يترك مجالًا للتدخل السياسي، لاسيما من قبل أعضاء منظمة التجارة العالمية الأكثر نفوذاً والذين لديهم القوة السياسية لمنع الترشيح بسهولة، حيث يمكن للاعتراض الرسمي لأي عضو منع أي تعيين أو إعادة تعيين، وهو ما حدث بالفعل حيث رفضت الولايات المتحدة دعم البروفيسور جيمس جاتي، المرشح الكيني أستاذ القانون،على الرغم من حصوله على الأغلبية العظمى، لم يتم تعيين هذا المرشح الكيني لأن الولايات المتحدة لم توافق على ذلك، هذا الأمر خلق حالة شغور في الجهاز، وحاليا أصبح جهاز الاستئناف في حالة شلل تام (انتهت مدة

عضوية آخر عضو فيه في 30 نوفمبر 2020.) **(الموقع الرسمي لمنظمة التجارة العالمية https://www.wto.org/english/ tratop_e/dispu_e/appellate_body_e.htm)** فهو غير قادر على القيام بعملية المراجعة الأمر الذي سيخلق حتما تأخر في عملية التسوية والحصول على القرار النهائي.

نظرا للأزمة الحالية التي يعيشها جهاز الاستئناف بمنظمة التجارة العالمية، قدمت العديد من المقترحات لمحاولة حلها، من بين هذه المقترحات، أن يكون تعيين أعضائه بأغلبية أصوات أعضاء منظمة التجارة العالمية، أن يتم تطوير نظام إداري جديد للتجارة متعدد الأطراف من شأنه إعادة فعالية جهاز تسوية المنازعات الخاص بمنظمة التجارة العالمية، و إعلان التكملة التلقائية للاستئنافات المحتملة مع الاعتماد التلقائي لتقارير الفريق وفقًا للمادة 16 فقرة 4 من وثيقة التفاهم في حالة وجود أقل من أربعة أعضاء في جهاز الاستئناف، إلا أن هذه الاقتراحات لم تحظى بالقبول، الأمر الذي دفع بالاتحاد الأوروبي إلى إطلاق آلية "التحكيم الاستئنافي المؤقت" وفقًا للمادة 25 من وثيقة التفاهم، من أجل معالجة هذه الأزمة، فبصفته داعمًا تقليديًا للتجارة الدولية القائمة على القواعد، قرر الاتحاد الأوروبي تفعيل المادة 25 من وثيقة التفاهم من أجل الحفاظ على نظام تسوية المنازعات الحالي لمنظمة التجارة العالمية وعدم المخاطرة بحجب القضايا المعلقة. **(2020 , Arman Melikyan)**

وبالرغم من الأهمية الكبيرة التي يكتسيها هذا الإجراء، إلا أنه يعد حلا مؤقتا ومرهون بموافقة الأطراف الأمر الذي يستدعي القلق حول مصير أو مستقبل نظام تسوية المنازعات بالمنظمة، وعلى هذا الأساس يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما هي انعكاسات أزمة الاستئناف على مستقبل نظام تسوية المنازعات لمنظمة التجارة العالمية؟

تتفرع عن هذه الإشكالية إشكاليتان فرعيتان وهما:
- ما هي أسباب نشأة أزمة الاستئناف؟
- هل آلية التحكيم الاستئنافي المبتكرة كافية للحد من الآثار السلبية الناجمة عنها؟

للإجابة على هذه الإشكالية سيتم إتباع الخطة التالية:

أولا: نشأة أزمة الاستئناف بمنظمة التجارة العالمية.
ثانيا: اتفاق التحكيم الاستئنافي المؤقت المتعدد الأطراف كآلية لتجاوز الأزمة.
ثالثا: تأثير أزمة الاستئناف على مستقبل نظام تسوية المنازعات بمنظمة التجارة العالمية.

وسوف نعتمد في هذه الدراسة على كل من المنهج الوصفي في شرح أزمة الاستئناف وكيفية تأثيرها على النظام، والمنهج التحليلي لدراسة اتفاق التحكيم الاستئنافي وتحليل القرارات الصادرة في إطاره.

أولا: نشأة أزمة الاستئناف بمنظمة التجارة العالمية.

كما سبقت الإشارة يعتبر جهاز الاستئناف من أهم الابتكارات التي جاء بها نظام تسوية المنازعات بمنظمة التجارة العالمية، يتولى مراجعة ثلاثة أنواع رئيسية من المسائل القانونية، تفسير فريق التسوية لأحكام منظمة التجارة العالمية، تطبيق الفريق لأحكام منظمة التجارة العالمية على وقائع القضية، ووفاء الفريق بإلتزاماته بموجب قانون منظمة التجارة العالمية،**(Tania VOON & YANOVIC Alan , 2023 P. 245)** وفي الآونة الأخيرة شهد هذا الجهاز أزمة حادة أدت إلى شلله وتوقفه عن النظر في الطعون المعروضة عليه بسبب رفض الولايات المتحدة الأمريكية إعادة تعيين أعضائه، وعلى هذا الأساس يمكننا طرح الإشكال التالي: كيف نشأت هذه الأزمة؟ وما هي الحجج التي اعتمدتها الولايات المتحدة الأمريكية لتبرير تصرفها؟

1. الأزمة تلوح في الأفق منذ فترة طويلة.

من المعلوم أن نظام تسوية المنازعات بمنظمة التجارة العالمية يعد من بين الأنظمة الأكثر ازدحاما في العالم في مجال تسوية منازعات التجارة الدولية، وبالرغم من رضا الأعضاء على عمله إلا أنه شهد لحظات من الأزمات تمثلت أساسا في أزمة الأمن القومي لقانون هيلمز -

بيرتون في عام 1997، والأزمة المتعلقة بتطبيق المواد 21 فقرة 5 و 22 فقرة 6 والتي أطلق عليها ب" مشكلة التسلسل" عام 1999، وأزمة أصدقاء المحكمة عام 2000، فتوالت المفاوضات الرسمية وغير الرسمية لإصلاحه حيث قدمت العديد من المقترحات التي تهدف إلى إضفائه المزيد من الصبغة القانونية، وأخرى تهدف إلى فرض سيطرة (سياسية) أكبر للأعضاء حيث ذهب كلود بارفيلد من معهد المشروع الأمريكي لأبحاث السياسة العامة عام 2001 إلى القول "أن نظام تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية غير مستدام جوهريًا وسياسيًا وأنه يجب كبح صلاحياته". **(Peter Van den Bossche, 2023 , P. 5)**

منذ بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين تعرض نظام تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية لضغوطات متزايدة باستمرار، فقد كانت هناك أزمة كبرى تلوح في الأفق لعدة أسباب ذات صلة، أولها، زيادة عبء عمل فرق التسوية وجهاز الاستئناف بشكل كبير بسبب زيادة حجم وتعقيد المنازعات المعروضة عليهم، والتي تطلبت موارد مالية كبيرة من أجل حلها. ثانياً، أدى شلل الجانب"التشريعي" لمنظمة التجارة العالمية إلى جعل الأعضاء يلجئون إلى فرق التسوية وجهاز الاستئناف عوض اللجوء إلى التفاوض باعتبار أن النظام يهدف أساسا إلى الوصول إلى تسوية مرضية للنزاع وبالتالي تفضيله للوسائل الدبلوماسية على حساب الوسائل الشبه قضائية، كما جعل هذا الشلل استحالة الأعضاء "تصحيح" الأخطاء المزعومة التي ارتكبها جهاز الاستئناف في تفسير قانون منظمة التجارة العالمية. ثالثًا، أطلق بعض الأعضاء، وخاصة الولايات المتحدة، بشكل متزايد ادعاءات عدائية حول تجاوزات قضائية من قبل جهاز الاستئناف واتهموه بالتجاهل غير المقبول للقواعد الإجرائية، ولاسيما الإطار الزمني الذي يقدر ب90 يومًا لمراجعة الاستئناف. رابعاً وأخيراً، اتخذت الولايات المتحدة إجراءات علنية وسريّة تؤثر على استقلالية وحياد أعضاء جهاز الاستئناف، تمثلت في المقام الأول إعادة تعيين أعضاء جهاز الاستئناف، ورغم أن خطورتها لم تكن متوقعة، إلا أن الأزمة الحالية كانت تلوح في الأفق منذ سنوات **(Peter Van den Bossche , 2023 , P.5)** وتعد أخطر أزمة شهدتها المنظمة في تاريخها الذي لا يزيد عن ربع قرن من الزمن.

2. ظهور أزمة الاستئناف

واجه جهاز الاستئناف الخاص بالمنظمة العالمية للتجارة أول أزمة "إغلاق" ابتداء من شهر ماي 2016 ، أين اتخذت الولايات المتحدة خطوة غير مسبوقة لمنع إعادة تعيين ABM Seung Wha Chang لولاية ثانية مدتها أربع سنوات، وبررت الولايات المتحدة موقفها بأن "أدائه لا يعكس الدور الذي حدده الأعضاء في تفاهم تسوية النزاعات لجهاز الاستئناف"، وذكرت أن حظرها كان ضروريًا لمنع ظهور "نظام يتجاوز فيه محكمي منظمة التجارة العالمية الحدود المتفق عليها من قبل أعضاء منظمة التجارة العالمية. **(Geraldo Vidigal ,2019,P.867)**

فمنذ ذلك التاريخ عارضت الولايات المتحدة ومن جانب واحد أية عملية اختيار للقضاة الجدد، مستشهدة بما يسمى المشاكل "النظامية" التي تواجه آلية تسوية المنازعات، وبسبب العرقلة المتكررة من جانب الولايات المتحدة، ومع انتهاء مدة ولاية اثنين من القضاة، لم يبق سوى ثلاثة قضاة في جهاز الاستئناف ومع انتهاء مدة ولاية اثنين آخرين، لم يتبقى في الهيئة سوى قاض واحد في منصبه الذي انتهت فترة ولايته في 30 نوفمبر 2020 ، وبما أن أي استئناف تجاري يجب أن يستمع إليه ثلاثة قضاة بشكل مشترك،**(قادري طارق،2021، ص.295)** فإن جهاز الاستئناف لن يتمكن من قبول أية قضايا جديدة بسبب شغوره، وسيدخل في حالة جمود و إغلاق حتمي.

وقد أدى شلل الجهاز إلى أزمة هيكلية في آلية تسوية المنازعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية، بداية من الإخطار إلى مرحلة الاستئناف تتمثل في منع اعتماد التقارير وبالتالي عدم نفاذها**(Mariana DE ANDRADE,2019,P.121)** ونتيجة لذلك، بقيت العديد من القضايا عالقة.

3. الانتقادات الأمريكية الموجهة لجهاز الاستئناف.

بررت الولايات المتحدة امتناعها عن إعادة تعيين قضاة جهاز الاستئناف بالحجج التالية:

أ. عدم امتثال جهاز الاستئناف للآجال القانونية المقدرة ب 90 يوما.

تنص المادة 17 فقرة 5 من وثيقة التفاهم على أن الحد الأقصى لتقديم تقرير الاستئناف هو 90 يومًا من تاريخ إخطار طلب الاستئناف من قبل أحد أطراف النزاع. ومع ذلك، في السنوات الأخيرة، لم يتمكن جهاز تسوية المنازعات من الالتزام بهذه الآجال. فحسب الولايات المتحدة لم ينتهك جهاز الاستئناف فقط الحد الزمني المحدد بـ 90 يومًا، ولكنه انتهك أيضا الالتزام الذي حددته المادة 17 فقرة 5 من تفاهم تسوية المنازعات، والمتمثل في ضرورة إبلاغ جهاز تسوية المنازعات كتابة بأسباب التأخير مع تقدير المدة التي سيقدم خلالها تقريره، وظهر هذا التأخير بشكل أكثر وضوحا في قضية الولايات المتحدة - التدابير التي تؤثر على واردات بعض إطارات سيارات الركاب والشاحنات الخفيفة من الصين، أين قام جهاز الاستئناف، للمرة الأولى، بتمديد الفترة الزمنية لإصدار تقريره بعد 90 يومًا دون "التشاور مع أطراف النزاع والحصول على موافقتهم". ومع اعتراف الولايات المتحدة بعبء العمل الثقيل الواقع على عاتق جهاز الاستئناف، فقد زعمت أن الجهاز فشل

في شرح أسباب التأخير لجهاز تسوية المنازعات،أو الأطراف المتنازعة أو أعضاء منظمة التجارة العالمية، أو إتاحة الفرصة للأطراف المتنازعة لتقديم تدخلات حول التأخير. **(Nina M. Hart & Brandon J. Murrill,2021,PP.6-7)**

ب. استمرار خدمة أعضاء جهاز الاستئناف الذين انتهت مدة عضويتهم .

تنص المادة 15 من إجراءات العمل لمراجعة الاستئناف على أنه "يجوز لأي شخص انتهت مدة عضويته في جهاز الاستئناف، بتفويض من جهاز الاستئناف وبعد إخطار جهاز تسوية المنازعات، استكمال النظر في

أي استئناف تم عرضه عليه أثناء عضويته، ويجب على هذا الشخص، لتحقيق هذا الغرض فقط، أن يظل عضوًا في جهاز الاستئناف".

وقد تم تطبيق هذا الاحتمال في ممارسات جهاز الاستئناف ومع ذلك، ترى الولايات المتحدة أن أعضاء جهاز الاستئناف قد خرقوا شروط المادة 15، وأن "جهاز تسوية المنازعات، وليس جهاز الاستئناف، هو الذي يتمتع بالسلطة والمسؤولية لتقرير ما إذا كان الشخص الذي انتهت مدة ولايته يجب أن يواصل الخدمة أم لا". علاوة على ذلك، وحسب الولايات المتحدة، تم استخدام هذا الحكم باعتدال حتى عام 2016، ولكن اعتبارًا من عام 2017 فصاعدًا استند جهاز الاستئناف إلى المادة 15 في عدد من النزاعات ولفترات زمنية غير محددة وممتدة حتى على الطعون التي لم يتم نظرها قبل انتهاء مدة العضو. **(Nina M. Hart & Brandon J. Murrill,2021,P.8)**

ج. التقارير التي تحتوي على آراء استشارية غير ضرورية لحل النزاع

تدعي الولايات المتحدة أيضًا أن تقارير جهاز الاستئناف تتعمق بشكل مفرط في المسائل القانونية والنتائج التي ليست ضرورية أو ذات صلة بحل النزاعات، وذكرت أن أكثر من ثلثي التقرير الصادر عن جهاز الاستئناف في قضية الأرجنتين - التدابير المتعلقة بالتجارة في السلع والخدمات يتضمن آراء استشارية، لا تمت بأي صلة لحل القضية ".

فحسب الولايات المتحدة إن نص المادة 17 فقرة 12 لا يوجه جهاز الاستئناف إلى "التوصل إلى نتائج واستنتاجات قانونية بشأن جميع القضايا المثارة في طلب الاستئناف، وأنه ينبغي العمل على تطوير مبدأ الاقتصاد القضائي كوسيلة لمنع معالجة المسائل غير الضرورية في التقرير".**(Mariana DE ANDRADE,2019,PP.125-126)**

د. مراجعة جهاز الاستئناف للمسائل الواقعية دون الاكتفاء بالمسائل القانونية

تنص المادة 17 فقرة 6 من وثيقة التفاهم على أن "يقتصر الاستئناف على المسائل القانونية الواردة في تقرير الفريق وعلى التفسيرات القانونية التي توصل إليها." ومع ذلك، من الناحية العملية، قد تتضمن الطعون في كثير من الأحيان ادعاءات بانتهاك المادة 11 من وثيقة التفاهم والتي تنص على أنه "يجب على اللجنة إجراء تقييم موضوعي للمسألة المعروضة عليها، بما في ذلك تقييم موضوعي لوقائع القضية ولانطباق الاتفاقات المشمولة ذات الصلة عليها وتوافقها معها، والتوصل إلى أية نتائج أخرى من شأنها مساعدة الجهاز على تقديم التوصيات أو اقتراح الأحكام المنصوص عليها في الاتفاقات المشمولة. وينبغي للفرق أن تتشاور بانتظام مع طرفي النزاع وأن توفر لهما الفرصة الكافية للتوصل إلى حل مرض للطرفين". في هذه الحالة يجد جهاز الاستئناف نفسه بحاجة إلى إعادة النظر في القضايا الواقعية من أجل تحديد المعيار القانوني الواجب التطبيق على القضية المطروحة بشكل صحيح. وعليه فهناك خط رفيع يفصل بين المسائل الواقعية والمسائل القانونية. **(Mariana DE ANDRADE,2019,P.127)**

ادعت الولايات المتحدة أن أسلوب جهاز الاستئناف في التعامل مع مثل هذه الطلبات مبالغ فيه، وأنها "قامت بمراجعة الحقائق بشكل مستمر بموجب معايير قانونية مختلفة، وتوصلت إلى استنتاجات لا تستند إلى النتائج الواقعية التي توصل إليها الفريق ...".

ه. تعامل جهاز الاستئناف مع تقاريره باعتبارها سابقة وملزمة للهيئات اللاحقة

وجهت الولايات المتحدة انتقاد آخر هو أن جهاز الاستئناف – ودون الاستناد إلى أي أساس في وثيقة التفاهم- أكد على أن تقاريره تعمل بشكل فعال كسابقة وأن فرق التسوية يجب أن تتبع تقارير هيئة الاستئناف السابقة في غياب أسباب مقنعة".

كما تزعم الولايات المتحدة، على وجه الخصوص، أن السوابق القضائية لمحكمة الاستئناف في المسائل المتعلقة بتدابير مكافحة الإغراق، والإعانات، والتدابير التعويضية، والتدابير الوقائية، والحواجز الفنية أمام
التجارة تحد من قدرتها على التصدي لاستيراد السلع، الأمر الذي يضر بصناعتها المحلية، إضافة إلى أن الأعضاء الآخرين يستخدمون التقاضي للحصول على ما لم يحققوه من خلال المفاوضات. **(Peter Van den Bossche,2023,P.6)**

وتركز المخاوف الأمريكية أيضا على التجاوزات القضائية المتصورة وتفسيرات قواعد منظمة التجارة العالمية التي يُنظر إليها إما على أنها تضيف إلى حقوق البلدان والتزاماتها أو تقلل منها. وتنشأ هذه المخاوف إلى حد كبير في مجالات الدعم الحكومي، واللوائح والمعايير الفنية التي تخلق حواجز تجارية، وأنواع أخرى من التدابير التجارية، مثل التعريفات الجمركية المسموح بها على الواردات المسببة للضرر.
وبطبيعة الحال، يمكن أن يوجد خلاف مشروع حول ما إذا كان تفسير قانوني معين صحيحا، علاوة على ذلك، فإن أي تفسير قضائي يوضح بالضرورة أوجه الغموض في القواعد، ولكن لا ينبغي أن ينظر إليه على أنه تغير في الالتزامات، وهذا خط رفيع ترى العديد من الحكومات على نحو متزايد أن آلية تسوية المنازعات قد تجاوزته.**(Cosette D. Creamer,2019,PP.53-52)**

وبشكل عام، فإن الاعتقاد بعدم وجود نظام رسمي سابق في آلية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية أمر لا جدال فيه، حتى داخل أعضاء منظمة التجارة العالمية. ومع ذلك، كما هو الحال في أي نظام قانوني، تعمل القرارات القضائية السابقة على توضيح معنى القانون وتكون بمثابة مرجع للنزاعات القانونية اللاحقة. و هذا يعد أمرًا أساسيًا لليقين القانوني وإمكانية التنبؤ بالقانون، الذي يجد أساسه في نص المادة 3 فقرة 2 من تفاهم تسوية المنازعات. **(Mariana DE ANDRADE,2019,P.129)**

ثانيا: اتفاق التحكيم الاستئنافي المؤقت المتعدد الأطراف كآلية لتجاوز الأزمة

لقد تم إنشاء وسيلة التحكيم الاستئنافي المؤقت كآلية للخروج من أزمة الإستئناف التي أنشأتها الولايات المتحدة الأمريكية، تستند هذه الآلية إلى نص المادة 25 من تفاهم تسوية المنازعات، **(Geneva Trade Platform)** و الذي بموجبه يمكن للأطراف التفاهم على شكل معين من التحكيم الإرادي لتسوية خلافاتهم، لكن بشرط الاحتكام والسير بنفس الإجراءات التي كان يعمل بها جهاز الاستئناف، و بهذا الشكل أصبح هذا التفاهم بمثابة إجراء مؤقت يضمن لمستعمليه مواصلة استعمال نظام تسوية المنازعات بالمنظمة.

يرتبط هذا الإجراء المبتكر بالعديد من التساؤلات، أهمها تلك المتعلقة بطبيعته القانونية، وأخرى تتعلق بأهم الابتكارات التي أتى بها مقارنة مع إجراءات الاستئناف العادية.

1. لمحة عامة عن مضمون اتفاق التحكيم الاستئنافي المؤقت متعدد الأطراف MPIA

يتكون اتفاق التحكيم الاستئنافي المؤقت متعدد الأطرافMulti-Party Interim Appeal Arbitration Arrangement (MPIA) من ثلاثة أجزاء متميزة، الأول يوضح بالتفصيل الغرض من الآلية والآخران يحكمان شروط تطبيقها وتكوين مجموعة من عشرة محكمين مدعوين للاستماع إلى الطعون. وتمثل الركيزة الأولى للترتيب بيان مبادئ يشير الأعضاء بموجبه إلى عزمهم اللجوء إلى هذه الآلية من خلال اللجوء إلى
التحكيم المنصوص عليه في المادة 25 من تفاهم تسوية المنازعات، مع الإصرار على طبيعته المؤقتة و ضرورة مراجعة تقييم أثره المالي بعد عام واحد من تنفيذه.

الجزء الثاني من هذا الإجراء، "الملحق الأول"، هو عبارة عن اتفاقية تتضمن إجراءات تنفيذ عملية الاستئناف التي ترتكز على المادة 25 من تفاهم تسوية النزاعات. وبما أن اتفاق التحكيم الاستئنافي MPIA لا يلزم الأطراف في حد ذاته، فمن الضروري بالنسبة لهم أن يقوموا بشكل مشترك بإخطار جهاز تسوية المنازعات بموجب هذه الآلية.**(Bernard Colas,2020)** تم دمج القواعد التي تحكم الإجراءات القانونية الواجبة عند الاستئناف في الاتفاقية النموذجية، بما في ذلك إجراءات العمل وقواعد سلوك المحكمين لضمان حيادهم واستقلالهم، وبالتالي فإن الضمانات الإجرائية والموضوعية الخاصة بمراجعة الاستئناف في منظمة التجارة العالمية محمية بالكامل، بما في ذلك إمكانية مشاركة الأطراف الثالثة في النزاع في عملية الاستئناف. **(Peter Van den Bossche,2023,P.14)**
كما تناول هذا الجزء مسألة الحفاظ على مبدأ الزمالة، حيث يتعين على المحكمين الثلاثة المعينين استشارة المحكمين السبعة الآخرين قدر الإمكان.
ويتضمن الجزء الأخير، "الملحق الثاني"، الشروط والأحكام المتعلقة باختيار المحكمين الذين سينظرون النزاع. وينص هذا الملحق على أنه يجب تشكيل قائمة من عشرة محكمين بعد مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر من تعميم اتفاق التحكيم الاستئنافي MPIA، أي بحلول شهر جويلية 2020. وسيتمكن كل عضو انضم إلى الآلية من ترشيح مرشح، وسيتم بعد ذلك اختيار الطلبات مسبقًا من قبل لجنة مكونة بشكل خاص من المدير العام لمنظمة التجارة العالمية ورئيس مكتب جهاز تسوية المنازعات من أجل ضمان جودة المرشحين، ويتم وضع القائمة في نهاية

المطاف بتوافق الآراء وتكون صالحة لمدة عامين، وبالتالي فإن المجموعة المحتملة من المحكمين لا تقتصر في حد ذاتها على الأعضاء السابقين في جهاز الاستئناف.**(Bernard Colas,2020)**

2. الطبيعة القانونية لاتفاق التحكيم الاستئنافي MPIA.

إن التساؤل الذي يطرح في هذه النقطة هو: هل يمكن اعتبار اتفاق التحكيم الاستئنافي MPIA اتفاقية جديدة متعددة الأطراف لمنظمة التجارة العالمية؟

بالرجوع إلى صياغة اتفاق التحكيم الاستئنافي MPIA نجد أن واضعيه استخدموا عبارة اتفاق "arrangement" عوض اتفاقية "agreement" والتي يفهم منها على أنها إعلان سياسي يشير فيه الأطراف إلى رغبتهم في اللجوء إلى التحكيم بموجب المادة 25 من تفاهم تسوية النزاعات كإجراء تحكيم مؤقت للاستئناف، وبالتالي فإن اتفاق التحكيم الاستئنافي MPIA لا يعتبر اتفاق قابل للتنفيذ قانونًا، لذلك، يجوز للطرف المدعى عليه، من الناحية النظرية، رفض الانضمام إلى اتفاقية التحكيم فيما يتعلق بنزاع تجاري معين، وفي مثل هذه الحالة، لن يكون جهاز تسوية المنازعات قادرًا على إنفاذ القانون.**(Marie Van Luchene,2022,P.30)**

وعليه يمكن القول أن اتفاق التحكيم الاستئنافي MPIA هو في الواقع شكل من أشكال التحكيم الذي يتم تنفيذه في إطار نزاع عادي في منظمة التجارة العالمية، وإن كان ذلك في مرحلة الاستئناف فقط، فهو ليس اتفاقًا متعدد الأطراف، بل يدخل ضمن اتفاقات منظمة التجارة العالمية المتعددة الأطراف ومنصوص عليه بوضوح ومسموح به بموجب المادة 25 من تفاهم تسوية المنازعات (بعنوان "التحكيم")، حتى وان اتخذ الطابع المتعدد الأطراف (أبرم بين مجموعة من أعضاء المنظمة ومفتوح لجميع أعضاء منظمة التجارة العالمية الراغبين في الانضمام)، إلا أن تنفيذه يكون بين طرفي النزاع فقط ولا يتعداها إلى الأطراف الأخرى، كما يتولى جهاز تسوية المنازعات متابعة تنفيذه . **(Joost Pauwelyn,2023,P.694)**

علاوة على ذلك، فوفقاً للمادة 10 فقرة 9 من اتفاقية منظمة التجارة العالمية، فإن إضافة اتفاقية جديدة إلى الاتفاقيات المتعددة الأطراف استنادا إلى الملحق الرابع يتطلب إجماع وزراء منظمة التجارة العالمية. وفي حالة إجراءات اتفاق التحكيم الاستئنافي MPIA نجد أنه لم يتم إدراجها في الملحق، كما لم يتم عرض طلبات الانضمام إلى اتفاقية متعددة الأطراف من طرف وزراء منظمة التجارة العالمية.**-P.P.1094 (Jun Gao, Xiaomeng, Yuanyuan, Buyi Yu ,2023,1095)**

3. الإجراءات المبتكرة بموجب اتفاق التحكيم الاستئنافي MPIA.

لقد حاول واضعو اتفاق التحكيم الاستئنافي MPIA قدر المستطاع تجنب الانتقادات التي وجهت لجهاز الاستئناف، حيث قاموا بإدراج بعض النصوص المبتكرة والتي لم يتم تضمينها في قواعد وإجراءات الاستئناف العادية، حتى لا يشهد الاتفاق نفس المصير الذي آل إليه جهاز الاستئناف، ويمكن تلخيص هذه الابتكارات فيما يلي:

أ. وضع حدود لعدد الكلمات والمدة الزمنية:
كما تم النص عليه في الفقرة 12 من إجراءات اتفاق التحكيم الاستئنافي MPIA ، وضع المحكمون حدودًا لعدد كلمات المستندات المكتوبة وحدودًا زمنية لجلسات الاستماع والبيانات الشفهية.**(Joost Pauwelyn ,2022,P.668)**
ب. الطلبات بموجب المادة 11 من تفاهم تسوية المنازعات:
فوفقا للفقرة 13 من إجراءات اتفاق التحكيم الاستئنافي MPIA، يمكن للمحكمين -إذا كان ذلك ضروريًا لإصدار قرار التحكيم خلال فترة 90 يومًا-، اقتراح تدابير موضوعية في حالة الادعاء بعدم قيام الفرق بإجراء تقييم موضوعي لجميع الوقائع استنادا إلى المادة 11 من وثيقة التفاهم، كما طلب المحكمين من الطرف الذي يستند في طلبه للمادة 11 من وثيقة التفاهم التوضيح بإيجاز في طلب استئنافه:
- ما إذا كان الخطأ المزعوم الذي ارتكبته فرق التسوية قد أثير أمام الجهاز وكيفية ذلك، لاسيما أثناء مرحلة المراجعة المؤقتة.

- كيف يمكن اعتبار الطلب بموجب المادة 11 "ضروري لحل النزاع"... ومسألة لا يمكن إخضاعها لأحد أحكام الاتفاقية محل النزاع ،وكيف يمكن اعتبار خطأ فرق التسوية المزعوم مجرد تقدير لمسألة واقعية (أي يدخل ضمن المجال الحصري لفرق التسوية).**(Van ,2023,P.14) (Peter den Bossche**

ج. دعم الأمانة:

منذ زوال جهاز الاستئناف، تم حل الأمانة التابعة له، يتم دعم محكمي اتفاق التحكيم الاستئنافي MPIA من قبل موظفين من أمانة منظمة التجارة العالمية، ومع ذلك، ومن أجل ضمان الاستقلالية، لا يوجد مقر هؤلاء الموظفين في قسم الشؤون القانونية ولا في الأقسام المخصصة عادة لدعم فرق التسوية الابتدائية، يتم إعارة الموظفين إلى التحكيم الاستئنافي من الأقسام الأخرى للأمانة العامة ويكونون طوال مدة عملية الاستئناف مسئولين فقط أمام محكمي الاستئناف عن مضمون عملهم، لا يحصل الموظفين على أجورهم من قبل الأطراف المتنازعة ولكن من ميزانية منظمة التجارة العالمية العادية. **(الفقرة 7 من ديباجة اتفاق التحكيم الاستئنافي MPIA)** ويتماشى هذا مع إجراءات التحكيم الأخرى التي تم إجراؤها وفقًا للمادة 25 من تفاهم تسوية المنازعات.

د. مؤتمر ما قبل جلسة الاستماع:

عقد المحكمون ما يسمى بمؤتمر ما قبل جلسة الاستماع الأول في 18 أكتوبر 2022 والثاني في 9 نوفمبر 2022، أي قبل 6 أيام من جلسة الاستماع الفعلية، وحسب المحكمين، كان الغرض من هذه الخطوة الجديدة التي تم تضمينها لأول مرة في عملية الاستئناف لمنظمة التجارة العالمية، هو "مساعدتنا في تحديد القضايا التي سيتم معالجتها في جلسة الاستماع، وتجنب القضايا التي لا تدخل ضمن ولايتنا. أي القضايا التي لم تكن ضرورية لحل هذا النزاع، أو لم تكن محل نزاع بين الأطراف... لم يكن الغرض من المؤتمر أن يحل محل جلسة الاستماع، بل توجيه الأطراف بما نود اكتشافه أو التركيز عليه في جلسة الاستماع، و السماح لهم بفرصة الحد من طلباتهم إذا رغبوا في ذلك".**(Joost Pauwelyn ,2022, P.699)**

ه. تسجيل جلسة الاستماع عبر الإنترنت: لأول مرة في تاريخ منظمة التجارة العالمية، يتوفر تسجيل فيديو لأجزاء من جلسة الاستماع الشفهية بشكل دائم عبر الإنترنت، حتى الآن، يكون عرض تسجيل الجلسة العامة لتسوية المنازعات في إطار المنظمة في غرفة اجتماعات فعلية في جنيف بالحضور الشخصي للطرف المعني –إذا كان ذلك ممكنا- ، وذلك بعد أسابيع من انعقاد جلسة الاستماع الفعلية في أغلب الأحيان. تم توفير تسجيلات الفيديو عبر الإنترنت في حالات نادرة وكان ذلك محدودًا بالوقت (على سبيل المثال، متاح لمدة 72 ساعة فقط). ففي الاستئناف الأول بموجب اتفاق التحكيم الاستئنافي MPIA، تم تسجيل البيانات الافتتاحية لبعض الأطراف/الأطراف الثالثة وتحميلها على الموقع الإلكتروني لمنظمة التجارة العالمية. " ولم يعتبر المحكمون أن تحديد الفترة الزمنية للمشاهدة العامة لتسجيل الفيديو كان ضروريًا".**(Joost Pauwelyn,2022,PP. 699-700)**

و. عدم إطالة التقارير:

احتوت التقارير الأولى الصادرة عن محكمي اتفاق التحكيم الاستئنافي MPIA 39 صفحة، وبلغ التحليل الفعلي من قبل المحكمين 28 صفحة، وتعتبر هذه التقارير قصيرة بالمقارنة مع التقارير الصادرة عن جهاز الاستئناف، حيث بلغ متوسط العشر تقارير الأخيرة الصادرة عنه 112 صفحة، وهذا يدل على أن المحكمين قد حاولوا الإيجاز في عملية التحليل وتجنب إثارة مواضيع أخرى لا علاقة لها بتسوية النزاع المعروض أمامها. **(Joost Pauwelyn,2022,P.700)**

3. تطبيقات عملية لاتفاق التحكيم الاستئنافي MPIA.

كانت أول قضية تم نظرها في إطار التحكيم الاستئنافي هي قضية كولومبيا - رسوم مكافحة الإغراق على البطاطس المقلية المجمدة من بلجيكا وألمانيا وهولندا Colombia — Anti-Dumping Duties on Frozen Fries from Belgium, Germany and the Netherlands أكتوبر 2022، حيث قدمت كولومبيا إشعارًا باللجوء إلى المادة 25 بموجب إجراءات التحكيم المتفق عليها بتاريخ 6 أكتوبر 2022، وقد تضمن هذا الإشعار النص الكامل لتقرير الفريق النهائي الذي وجد فيه أن رسوم مكافحة الإغراق التي فرضتها كولومبيا تنتهك عدداً من أحكام اتفاقية مكافحة الإغراق لمنظمة التجارة العالمية.

تم إصدار قرار التحكيم النهائي في 19 ديسمبر 2022 الذي أيد فيه المحكمون النتيجة التي توصل إليها فريق التسوية بأن كولومبيا تصرفت بشكل غير متسق مع المواد 3.1 و3.2 و3.4 و3.5 من اتفاقية مكافحة الإغراق.**(الموقع الرسمي لمنظمة التجارة العالمية https://www.wto.org/english/tratop_e/dispu_e/cases_e/ds591_e.htm)**

أبلغت كولومبيا جهاز تسوية المنازعات بأنها نشرت في 21 نوفمبر2023 قرارًا وزاريًا ينفذ بشكل كامل توصيات جهاز تسوية المنازعات استنادًا إلى استنتاجات الفريق واتفاق التحكيم الاستئنافي MPIA، وبذلك تعتبر كولومبيا أنها نفذت جميع التزاماتها المنصوص عليها في قرار التحكيم وتعتبر أن هذا النزاع قد تم حله بنجاح. كما أعربت كولومبيا أيضًا عن رضاها باستخدام اتفاق التحكيم الاستئنافي MPIA بنجاح لأول مرة في هذا النزاع، مما يشير بوضوح إلى فائدة وفعالية هذا الإجراء(**الموقع الرسمي لمنظمة التجارة العالمية https://www.wto.org/english/news_e/news23_e/dsb_27nov23_e.htm)**

يلاحظ أن محكمي الاستئناف أصدروا قرارهم في غضون 74 يومًا من تقديم إشعار الاستئناف، أي خلال الإطار الزمني الإلزامي البالغ 90 يومًا، وأن التقرير يتكون من 39 صفحة فقط. خلال السنوات العشر الأخيرة من عملها، نادرًا ما تمكن جهاز الاستئناف من احترام الإطار الزمني المحدد بـ 90 يومًا، وكانت تقاريره دائمًا أطول بكثير. عملاً بالفقرة 12 من الإجراءات المتفق عليها في قضية كولومبيا - البطاطس المجمدة، وضع المحكمون حدًا أقصى لعدد الكلمات في مذكرات المستأنف والمستأنف ضده بلغ 27000 كلمة أو 40 بالمائة من عدد كلمات تقرير الفريق محل الاستئناف، أما مذكرات الأطراف الثالثة المشاركين في النزاع فتقدر ب 9000 كلمة، ولعل تحديد المحكمين لعدد الكلمات في المذكرات قد يكون مفيدًا لأنه يُلزم الأطراف بالتركيز على جوهر حججهم في الاستئناف.**(Peter Van den Bossche,2023,P.15)**

الملاحظ في قضية الحال أن محكمي الاستئناف قد نجحوا في التوصل إلى تسوية النزاع في الآجال المنصوص عليها، الأمر الذي يبعث إلى التفاؤل حول فعالية آلية التحكيم الاستئنافي في معالجة حالة "الطعون في فراغ"، إلا أن هذه القضية تعتبر بمثابة استئناف مصغر في نزاع حول إجراء واحد لا يثير سوى عدد قليل من القضايا المعقدة المحدودة. ويبقى أن نرى ما إذا كانت هذه الابتكارات الإجرائية التي جاء بها اتفاق التحكيم الاستئنافي MPIA ستنجح أيضًا في الطعون الأكبر حجمًا التي تثير قضايا أكثر تعقيدًا وأكثر حساسية من الناحية السياسية، كما أن الحجم الصغير ليس محبذا دائمًا، و السرعة غالبًا ما تكون خطيرة، خاصة في عالم النزاعات التجارية الدولية المعقد.

في الوقت الحاضر، هناك ثمانية نزاعات بين أطراف اتفاق التحكيم الاستئنافي MPIA تم فيها اعتماد إجراءات التحكيم المتفق عليها بموجب المادة 25 من تفاهم تسوية المنازعات، والتي نأمل أن يتوصل فيها المحكمين إلى تسوية ناجحة على غرار قضية كولوميا- البطاطس المقلية المجمدة.**(Peter Van den Bossche,2023,P.17)**

ثالثا: تأثير أزمة الاستئناف على مستقبل نظام تسوية المنازعات بمنظمة التجارة العالمية.

يعد نظام تسوية المنازعات بمنظمة التجارة العالمية النظام الأكثر ازدحاما في تاريخ العالم لحل المنازعات الدولية، فبالرغم من حداثته هناك المئات من المنازعات التجارية الدولية التي تم تسويتها بموجبه، والتي فاقت عدد النزاعات المعروضة أمام محكمة العدل الدولية، وتعد أزمة الاستئناف من أخطر الأزمات التي مر بها منذ تاريخ نشأته، والتي ستؤثر بلا شك على قدرته في تسوية المنازعات التجارية الناشئة عن تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية. ولمعالجة تأثير أزمة الاستئناف على مستقبل النظام سيتم التطرق إلى:

1. التهديد بزوال نظام تسوية المنازعات بمنظمة التجارة العالمية والعودة الفعلية لنظام الجات.

يعد خيار الاستئناف "في الفراغ" بمثابة عودة فعلية إلى نظام الجات السابق حيث تنص المادة 16 فقرة 4 من تفاهم تسوية المنازعات، على أنه: " إذا أخطر أحد الأطراف الجهاز بقراره بالاستئناف، فان الجهاز لا ينظر في اعتماد تقرير الفريق إلا بعد استكمال الاستئناف. ولا تخل إجراءات الاعتماد بحق الأعضاء في التعبير عن آرائها بشأن تقرير فريق ما ".

وطالما لا يوجد حاليا جهاز للإستئناف ستبقى القضية حتما في طي النسيان ولا يمكن اعتماد تقرير فريق التسوية الأساسي، وهذا الأمر من شأنه أن يعيدنا إلى نظام يشبه نظام الجات السابق، حيث لا يمكن اعتماد تقارير اللجنة إلا بإجماع إيجابي من جميع أطراف الجات، وبعبارة أخرى، يجب على الطرف الخاسر أن يوافق على اعتماد تقرير اللجنة.**(Joost Pauwelyn, 2019, P.303)**

وعليه فإن تقارير الفرق الصادرة بعد 10 ديسمبر 2019، ستظل حتما دون أثر قانوني باعتبار أن الطرف الخاسر سيكون له في الواقع، حق النقض ضد الاعتماد، وسيتم ممارسته ببساطة عن طريق تقديم استئناف "في الفراغ"، وهذا ما ينجم عنه بقاء النزاع دون حل ما لم يوافق الأعضاء على اللجوء إلى اتفاق التحكيم الاستئنافي MPIA أو خطط العمل الوطنية .**(Joost Pauwelyn, 2019, P.304)**

فمنذ نشأة الأزمة تم اعتماد خمسة فقط من تقارير الفرق الـ 29 التي تم تعميمها منذ 11 ديسمبر 2019 من قبل جهاز تسوية المنازعات، و استئناف عشرين تقريرًا من تقارير الفرق "في الفراغ"، أما التقارير الأربع المتبقية فلا يزال يتعين على الأطراف أن تقرر ما إذا كانت ستستأنف أم لا.

من الواضح أنه في ضوء الخطر الكبير المتمثل في بقاء النزاعات دون حل، فإن هناك حوافز قليلة لأعضاء منظمة التجارة العالمية للجوء إلى نظام تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية، فليس من المستغرب انخفاض عدد النزاعات الجديدة المرفوعة إلى منظمة التجارة العالمية لحلها في سنوات 2020 و2021 و2022 و2023 (اعتبارًا من 1 سبتمبر) إلى 5,4 بالمائة على التوالي، بينما بلغت 39,20 بالمائة في عام 2018. وبالتالي فإن نهاية المراجعة الاستئنافية من قبل جهاز الاستئناف أثرت وستؤثر بشدة في فعالية ومصداقية نظام تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية برمته.**(Peter Van den Bossche,2023,P.7)**

2. فعالية اتفاق التحكيم الاستئنافي MPIA في حماية النظام.

لعب اتفاق التحكيم الاستئنافي MPIA دور كبير في مواجهة الأزمة الحالية، حيث استطاع أن يحافظ على نظام التقاضي على درجتين الذي تميز به نظام تسوية المنازعات بمنظمة التجارة العالمية، حيث يمكن للأعضاء اللجوء إليه لإنفاذ قراراتهم – وان كان هذا الأمر لا يزال في مراحله الأولى- ، إضافة إلى أنه جاء بابتكارات جديدة تهدف إلى تعزيز كفاءة الإجراءات وتبسيطها، مثل حدود الصفحات، الحدود الزمنية، المواعيد النهائية وطول وعدد جلسات الاستماع، وكذا معالجة الطلبات بموجب المادة 11 من تفاهم تسوية المنازعات (أي الطلبات المتعلقة بفشل فرق التسوية في إجراء تقييم موضوعي للوقائع).

كما أنه أثبت نجاحه في التوصل إلى تسوية أول نزاع تم في إطاره دون الإخلال بالأحكام والقواعد التي تم الاتفاق عليها، إلا أنه وبالرغم من الدور الكبير الذي يلعبه في حماية نظام تسوية المنازعات، لا يزال بحاجة إلى التغلب على العديد من الصعوبات والمتمثلة أساسا في:

أ. العضوية:

ففي الوقت الحالي لا يزال عدد أعضاء اتفاق التحكيم الاستئنافي MPIA صغيرا مقارنة بعدد أعضاء منظمة التجارة العالمية، حيث لم ينظم إليه سوى 26 عضوا من أصل 164 عضو، وعلى الرغم من أنه يضم كيانات تجارية دولية كبيرة مثل الصين والاتحاد الأوروبي واليابان -التي انضمت مؤخرا-، إلا أن العضو الأكثر استخداما للنظام لم ينظم بعد والمتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت طرفا في أكثر من 45% من النزاعات المحالة إلى منظمة التجارة العالمية في الفترة من 1995 إلى 2023. **(LOPRESPUB,2024, https://hillnotes.ca/2024/01/29/settling-disputes-at-the-world-trade-organization-alternatives-to-appealing-into-the-void/)** بل أكثر من ذلك فقد أبدت معارضتها مرارًا وتكرارًا لإجراءات اتفاق التحكيم الاستئنافي MPIA، وهو ما أكده سفيرها في رسالة وجهها عام 2020 إلى المدير العام لمنظمة التجارة العالمية والتي زعم فيها أن "طبيعة اتفاق التحكيم الاستئنافي MPIA تكرر أخطاء جهاز الاستئناف".**(Jun Gao1,a, And others,2023,P.1097)**

ب. التمويل:

يمكن تقسيم الميزانية اللازمة لتشغيل اتفاق التحكيم الاستئنافي MPIA بشكل عام إلى قسمين، وهما التكلفة المطلوبة للمحكمين لسماع القضية مباشرة، وتكلفة العمل اليومي، حاليًا، يتم دفع أجور المحكمين الذين ينظرون في الطعون من الميزانية العادية لتسوية المنازعات لمنظمة التجارة العالمية ويساعدهم موظفي الأمانة العامة العاديون، **(Joost Pauwelyn, 2019,P.694)** هذا الأمر لقي معارضة واسعة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، ففي نفس الرسالة التي تلقاها المدير العام لمنظمة التجارة العالمية من طرف سفير الولايات المتحدة عام 2020 ذكر فيها أن اتفاق التحكيم الاستئنافي MPIA لا ينبغي أن تستخدم موارد منظمة التجارة العالمية وتمويلها، بما في ذلك المحكمين المختارين سابقا أو دعم السكرتارية، كما ذكر أيضا أن مبادرة اتفاق التحكيم الاستئنافي MPIA التي تفتقر إلى مصادر تمويل رسمية مستقرة ودعم من أمانة منظمة التجارة العالمية قد تنتهي بمتاعب.

ولعل موقف الولايات المتحدة الأمريكية يجد مبرره في أن معظم أعضاء منظمة التجارة العالمية لم ينضموا إلى اتفاق التحكيم الاستئنافي MPIA ، إضافة إلى ذلك، تم حل الأمانة الحصرية الأصلية لجهاز الاستئناف بسبب خلل في عمل الجهاز، كما أنه لا يوجد أي تنظيم بشأن ما إذا كان بإمكان آلية التحكيم الاستئنافي MPIA أن تطلب استعادة أمانة جهاز الاستئناف التي تم حلها سابقًا، أو ما إذا كان بإمكانها التوظيف بمفردها.**(Jun Gao1,a, And others,2023,P.1096)**

وحسب رأينا إن اعتراض الولايات المتحدة الأمريكية على مسألة التمويل ليس له أي سند قانوني، لأن اتفاق التحكيم الاستئنافي MPIA كان واضح بشأن هذه المسألة و ذكر فيه بأنه شكل من أشكال التحكيم بموجب المادة 25 الذي يتم تنفيذه في إطار نزاع عادي في منظمة التجارة العالمية، وإن كان ذلك في مرحلة الاستئناف فقط، وبالتالي لا يمكن تكييفه بأي حال من الأحوال على أنه جهاز استئناف مؤقت وإخضاعه للقواعد والإجراءات التنظيمية التي تحكم جهاز الاستئناف.

خاتمة:

إن أزمة الاستئناف التي شهدها نظام تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية تعد من اخطر الأزمات التي مر بها منذ نشأته عام 1995، باعتبار أنها تهدد ثاني أهم ابتكار جاء به -بعد الاعتماد التلقائي للقرارات- والذي ميزه عن نظام الجات السابق و المتمثل في اعتماد آلية التقاضي على درجتين، لهذا كان يستوجب على الدول الأعضاء التحرك العاجل لمواجهة هذه الأزمة وإنقاذ النظام من الرجوع إلى زمن الجات، وقد نجح الاتحاد الأوروبي في تطوير إستراتيجية جيدة التصميم أطلق عليها مبادرة اتفاق التحكيم الاستئنافي MPIA.

تعتبر آلية التحكيم الاستئنافي آلية تستحق التشجيع والاهتمام لأنها تحقق أقصى استفادة من أداة بديلة لتسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية، وهي آلية التحكيم المنصوص عليها في المادة 25 من تفاهم تسوية النزاعات، والتي لم يتم اللجوء إليها في تاريخ المنظمة إلا مرة واحة فقط، كما أنها نجحت في تسوية أول نزاع تم عرضه بموجبها دون الإخلال بالقواعد والإجراءات التي تم الاتفاق عليها.

وبالرغم من الدور الكبير الذي تلعبه هذه الآلية منذ نشأتها عام 2020 في حماية نظام تسوية المنازعات من أزمة "الطعون في الفراغ" – وإن كان الأمر لا يزال في مراحله الأولى- ، يبقى تطورها بحاجة إلى التغلب على العديد من التحديات والمتمثلة أساسا في كسب عضوية أكبر عدد ممكن من الدول الأعضاء في المنظمة خاصة الدول الأكثر استعمالا لنظام التسوية، ولعل انضمام اليابان مؤخرا باعتبارها إحدى الدول الاقتصادية الكبرى إلى اتفاق التحكيم الاستئنافي سيستتبع معه انضمام دول أخرى في المستقبل القريب.

وحسب رأينا وكخطوة أولى لحل الأزمة يجب على الدول الكبرى الأعضاء في اتفاق التحكيم الاستئنافي على رأسها الاتحاد الأوروبي الدخول في مشاورات مكثفة -وان كان هذا الأمر شاق نوعا- مع الولايات المتحدة الأمريكية لكسب انضمامها لاتفاق التحكيم الاستئنافي MPIA باعتبارها أكثر الدول استخداما للنظام، حتى وان استوجب الأمر القيام ببعض التعديلات في الاتفاق حول المسائل التي تعترض عليها، إذ لا يمكن إنكار الأثر الكبير الذي ينجم عن انضمام الولايات المتحدة إلى اتفاق التحكيم الاستئنافي، فإذا لم يتحقق هذا السيناريو و لم تنضم الولايات المتحدة إلى اتفاق التحكيم الاستئنافي MPIA سيبقى القلق كبير حول مصير النزاعات التي تكون الولايات المتحدة طرفا فيها خاصة إذا كان الطرف المتضرر من الدول النامية أو الأقل نموا.

كما يجب أيضا على جميع الدول الأعضاء بالمنظمة مواصلة وتكثيف الجهود الرسمية وغير الرسمية التي ترمي لإصلاح النظام ككل وإعادة جهاز الاستئناف باعتبار أن هذه المشكلة ليست مشكلة إجرائية بسيطة، فهي تتطلب إرادة سياسية كبيرة من الدول الأعضاء.

قائمة المراجع:

- باللغة العربية:

[1]- قادري طارق، "استخدامات وسيلة التحكيم داخل المنظمة العالمية للتجارة و دورها في تجاوز أزمة تجميد جهاز الاستئناف"، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، المجلد 16، العدد 3، 2021، ص. ص.281-303 .

- باللغة الأجنبية:

1-Cosette D. Creamer, «CAN INTERNATIONAL TRADE LAW RECOVER? FROM THE WTO'S CROWN JEWEL TO ITS CROWN OF THORNS», AJIL UNBOUND, Vol. 113 ,2019 P.P. 51-55.
2-Geraldo Vidigal, « Living Without the Appellate Body: Multilateral, Bilateral and Plurilateral Solutions to the WTO Dispute Settlement Crisis», Journal of World Investment & Trade, 20 (2019), PP. 862–890.
3- Joost Pauwelyn,«The WTO's Multi-Party Interim Appeal Arbitration Arrangement (MPIA): What's New?», World Trade Review 22 , 2023,P. 693 – 701.

4-Jun Gao, Xiaomeng, Yuanyuan, Buyi Yu , «Multi-Party Interim Appeal Arbitration Arrangement : Nature, Dilemmas and Prospects», The International Conference on Interdisciplinary Humanities and Communication Studies , 2023 , PP. 1092-1099.

5-Joost Pauwelyn, «WTO Dispute Settlement Post 2019:What to Expect?», Journal of International Economic Law, N° 22, 2019, PP.297-321.

6-Mariana DE ANDRADE, «Procedural innovations in the MPIA: A way to strengthen the WTO dispute settlement mechanism?» ,QIL, Zoom-out 63 (2019) ,PP. 121-149.

7- Marie Van Luchene, «The MPIA: A Mere Interim Solution or the Pathway to Fixing the WTO?», TTLF Working Papers, n°90,2022 , PP.1-64 .

8-Nina M. Hart & Brandon J. Murrill , «The World Trade Organization's (WTO's) Appellate Body: Key Disputes and Controversies»,Congressional Research Service, R46852 ,July 22, 2021, PP.1-40.

9-Peter Van den Bossche, «Can the WTO Dispute Settlement System Be Revived? Options for Addressing a Major Governance Failure of the World Trade Organization», WTI working paper, n°3/2023.

10-Tania VOON & Alan YANOVIC, «The Facts Aside: The Limitation of WTO Appeals to Issues of Law», Journal of World Trade 40(2), 2006, PP.239-258.

- مواقع الأنترنت:
1-Arman Melikyan:«Resolving WTO Appellate Body Crisis: A Life Vaccine to the Infected Rule-Based Global Trade?», Institute for Greater Europe, 2020, at:
-https://www.institutegreatereurope.com/single-post/2020/04/28/resolving-wtoappellate-body-crisis-a-life-vaccine-to-the-infected-rule-based-global-trad

2-Bernard Colas, «Procédure d'appel provisoire à l'OMC : Une initiative encourageante pour le système commercial international» at: https://cmkz.ca/procedure-dappel-provisoire-a-lomc-une-initiative-encourageante-pour-le-systeme-commercial-international

3-LOPRESPUB, «Settling Disputes at the World Trade Organization: Alternatives to Appealing "Into the Void"»,Library of Parliament,2024, https://hillnotes.ca/2024/01/29/settling-disputes-at-the-world-trade-organization-alternatives-to-appealing-into-the-void/ .

4- الموقع الرسمي لمنظمة التجارة العالمية:
-https://www.wto.org/english/tratop_e/dispu_e/appellate_body_e.htm
-Geneva Trade Platform: https://wtoplurilaterals.info/plural_initiative/the-mpia

5- الموقع الرسمي لمنظمة التجارة العالمية:

- https://www.wto.org/english/tratop_e/dispu_e/cases_e/ds591_e.htm

6- الموقع الرسمي لمنظمة التجارة العالمية:

- https://www.wto.org/english/news_e/news23_e/dsb_27nov23_e.htm